

الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية

الدكتور عادل مجيد العادلي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - مركز البحوث النفسية

المستخلص:

إن ظاهرة الفساد من الخطورة بحيث أصبحت تورق المجتمعات، المتقدمة والنامية على حد سواء، ففي جانبها الاقتصادي اظهر البحث كيف إن الفساد وبخاصة في المجال الاقتصادي يمكن أن يقوض الأمن والسلم الاجتماعي من خلال زيادة حدة الفقر البشري. كما تطرق البحث في سعيه لدراسة آثار الفساد على التنمية متخذاً من تجارب بعض الدول النامية في القرن العشرين وسيلة للتحقق من الآثار السلبية للفساد على عملية التنمية. وقد توصل البحث من خلالها إلى إن مظاهر التطور والتقدم في الدول التي يقف خلفها مفسدون في السلطات الثلاث، قد لا تعكس التنمية المنشودة والهادفة إلى تحقيق رفاهية الإنسان بل إنها قد تؤدي إلى إفقار ونهب موارد وثروات الشعوب مغلفة بمظاهر التنمية. إن الوعي المجتمعي المتمثل بتعليم وتنقيف أفراده بأخطار الفساد والمفسدين يمكن أن يساهم في الحد من ظاهرة الفساد عبر توعية الأفراد بأن المنفعة الشخصية المتحققة للمفسد والضرر الذي يلحق بالمجتمع هو أكبر وأعظم بكثير من تلك المنفعة الشخصية المتحققة له وإن آثارها السلبية سوف تطال الأجيال القادمة.

Abstract

Corruption becomes the most dangerous and problematic phenomenon for developed and developing societies as for the economy aspect, this study shows that corruption can undermine social security and peace through increasing the human poverty. The importance of this study lies in that most of economic development studies ignore the negative effect of corruption on the economic development process in spite of their role in hindering and backwardness of development process.

The problem of this study steaming from the necessity of knowing that Corruption leads to gathering the efforts of developing countries to achieve the total economic development and recognizing its role in deepen the problem and participating negatively in the process of economic development in their countries.

The goal of this study shading the light on Corruption and its role in deepen the phenomena of development the underdevelopment in developing countries and recognizing its relation with development of underdevelopment

مقدمة:

يعد الفساد بأشكاله المختلفة ظاهرة غير مستحدثة على المجتمعات الإنسانية وتؤكد ذلك الشواهد التاريخية وجود تلك الظاهرة على مر التاريخ. لا شك ان الفساد يضرب المجتمعات في ظل توافر ظروف معينة تساهم نشأته ومن الجدير بالذكر انه تلك الظاهرة لا تطل المجتمعات النامية دون المجتمعات الصناعية المتقدمة اذ ساهمت الشركات المتعدية الجنسية التابعة للدول الصناعية المتقدمة في توسيع دائرة الفساد عالمياً عبر المشاريع التي تنفذها في العالم حيث شكل بند المكافآت والهدايا التي تقدمها تلك الشركات للمسؤولين سبب رئيسي في انتشار تلك الظاهرة وتجاوزها حدود الدولة وتحولها إلى عالمية مما يستلزم البحث عن استراتيجية محلية ودولية وعالمية لمكافحة تلك الظاهرة كونها تتفاعل وتنمو باستمرار وقد أدى ذلك إلى تحولها من محلية المنشأ إلى دولية وعالمية. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين بدأ اهتمام الاقتصاديين بالبحث بعد عدة عقود من التنمية عن أسباب الفشل الذي أصاب عملية الإنماء الاقتصادي ومن ثم بروز ظاهرة تنمية التخلف (The Development of under development) التي أصابت معظم البلدان النامية، وتوصلوا إلى خطورة الفساد على عملية التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تنطلق في النظر إلى ظاهرة الفساد بأنها ساهمت في تبديد جهود الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بل إنها أدت إلى تنمية التخلف الأمر الذي يستلزم البحث في تلك الظاهرة التي ساهمت سلباً في عملية الإنماء الاقتصادي في تلك الدول.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث الحالي كون بعض الدراسات في مجال التنمية الاقتصادية غالباً ما تجاهلت الآثار السلبية للفساد على عملية التنمية الاقتصادية، رغم إن تلك الآثار قد شكلت إعاقة لعملية التنمية وتراجع لها وقد برز ذلك بشكل جلي في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المشوه في البلدان النامية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. تسليط الضوء على تطور مفاهيم التخلف والتنمية في ظل انتقال الاقتصاد نحو المعرفة
2. ابرز تكلفة الفساد على عملية التنمية الاقتصادية الجارية في البلدان النامية ودور المجتمع في محاربة تلك الظاهرة.
3. التعرف على بعض الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد في تجارب التنمية الاقتصادية لبعض البلدان.

المبحث الأول: مفاهيم وسمات التخلف والفساد

أولاً: التخلف الاقتصادي:

من الاقتصاديين من يرى ان التخلف عبارة عن مجموعة من الظواهر التي تصاحب انخفاض الإنتاجية. ويرى مؤيدي هذا الاتجاه من منظري المدرسة الرأسمالية عد الظاهرة مدار البحث بأنها إما ان تكون طبيعية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو تركيباً يجمع هذه الظواهر مجتمعة بما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. إن هذا الاتجاه في نظريته للتخلف يشير إلى مظاهر الظاهرة ونتائجها، من خلال الربط بين التخلف ومعدلات النمو السكاني، وانخفاض إجمالي الإنتاج، أو انخفاض إنتاجية العاملين، أو تدني كفاءة مجمل النشاط الاقتصادي⁰ وبالتالي فقد تناولوا الموضوع من خلال مظاهر غير اقتصادية، مثل انخفاض نسبة المتعلمين بالقياس إلى مجموع السكان، أو طبيعة النظام الحقوقي السائد⁰ وبالتالي فإن هؤلاء يرون من خلال المقارنة بين ما متاح في الدول المتقدمة لسكانها، وبين ما تقدمه الدول النامية، ولذا اختير مقياس الدخل الفردي الحقيقي، مؤشر هاماً، في حين تطرقت دراسات أخرى إلى مؤشر إنتاجية العمل المنخفضة، وآخر اخذ مؤشر الاختلال في هيكل الاستخدام لصالح القطاع الأولي⁰

في حين ركز أصحاب الاتجاه الآخر على أسباب الظاهرة والتطور التاريخي لنشأتها، من خلال الربط بين التخلف والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وبما يؤدي إلى التناحر بين الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج وبين شكل الملكية، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه إن عدم التوافق بين قوى الإنتاج الجديدة وعلاقات الإنتاج القديمة، وبالتالي فإن ضرورة التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج لم تتحقق والتي تعد من أساسيات التقدم. ومن خلال التركيز وجمع العوامل الداخلية أو الخارجية معاً انشطر العالم إلى دول متقدمة تنمو بسرعة وأخرى تراوح في مكانها أو تتراجع مخلفة فجوة التخلف التي اختلف الاقتصاديين في تفسيرها وسبب نشوئها⁽¹⁾.

ثانياً: سمات التخلف

إن تناول مفهوم التنمية والبحث عن المبررات والدوافع التي ساقطت الدول النامية إلى تبنيها تتطلب منا ضرورة البحث عن أسباب التخلف، أو التراجع في اقتصادات تلك الدول، فلا يمكن الحديث عن التنمية كعملية دون أن نعرج فهم التخلف كظاهرة، تلك التي استمرت عدة قرون، حيث رزحت دول في فقر متعدد الأشكال، وسادت فيها هياكل اقتصادية هزيلة غير قادرة على النهوض بتلك الاقتصادات، رغم تبني تلك الدول لعقود من التنمية، والتي استمرت حتى العصر الحديث.

ينظر (Paul Hoffman) بول هوفمان، إلى الدول المتخلفة، بأنها تلك الدول التي تتميز بشيوع ظاهرة الفقر والفقراء في مدنها وقراها التي يعيش فيها القرويون عيشة الكفاف والوقوع في طائلة الديون . بينما يرى (Eugene Stanly) ستالي بأنها تلك الدول التي تتميز بانتشار الفقر المزمن، مع تخلف طرائق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي، الأمر الذي يستفاد منه إن الفقر كله لا يرجع كلية إلى شح الموارد الطبيعية، وبما

(¹) المنصور جعفر. العولمة والخصخصة" في تأثيل الفكر التنموي، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)
almanssour@hotmail.com

يرافقه من تحسن مستوى المعيشة، بوسائل تأكدت فاعليتها في الدول الأخرى. في حين (Bernstein .E . M) بيرنستاين يصف الدول المتخلفة، كونها تتميز بانخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي فضلاً عن البطء الشديد في ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية أو بعدم ارتفاعه على الإطلاق. ينما يعرف الاقتصادي الهندي سيث تلك الدول، بأنها تلك التي تتميز بوجود قوى عاملة مستخدمة جزئياً، أو في حالة بطالة، إضافة إلى وجود موارد طبيعية غير مستغلة⁽¹⁾.

أما Arthur Lewis آرثر لويس يعتقد إن تلك الدول فقيرة، ولكن فقرها لم يعود إلى شحة في الموارد الإنتاجية، وإنما يعود إلى عدم استغلال ما هو موجود وما متاح من هذه الموارد الإنتاجية. كما عرفت (United Nations) الأمم المتحدة، الدول المتخلفة، بأنها تلك التي تتسم بانخفاض معدل الدخل الفردي الحقيقي مقارنة بما هو عليه في الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، ودول غرب أوروبا⁽²⁾.

أما (Higgins B) هيكنز فقد وضع حداً فاصلاً بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، حيث اعتمد على مؤشر معدل الدخل الفردي السنوي للدول الذي يتجاوز مبلغ (500 دولار متقدمة والدول المتخلفة التي يقل فيها المبلغ عن المستوى أعلاه، وهو في الحقيقة لا يختلف عن المؤشر الذي تبنته الأمم المتحدة^(*).

بينما تناول كل من {غاناج والكسندر ولاكوست} أبرز السمات المشتركة والجوهرية في تحديد التخلف وكما في النقاط التالية⁽³⁾:

أولاً: عدم التناسق بين عرض عناصر الإنتاج. ويتضح ذلك بشكل خاص في اختلال التوازن بين القوة العاملة والموارد الإنتاجية الأخرى وأدوات الإنتاج.

ثانياً: تأخر فنون وأساليب الإنتاج وتخلف النظم الاقتصادية.

⁽¹⁾ للمزيد انظر:

1- د. يحيى غني النجار، آمال شلاش، التنمية الاقتصادية، نظريات، مشاكل، مبادئ، وسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص ص 32 38.

2- د. يحيى غني النجار على هامش التخلف والتنمية، بحث منشور، جمعية الاقتصاديين العراقيين، مطبعة الرشيد، ب ت بغداد، ص ص 9، 16.

⁽²⁾ د. فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1988، ص ص 11-2.

^(*) والذي يصنف الدول إلى فئات، أقل البلدان نمواً، وهي تلك التي لا يصل فيها دخل الفرد إلى (100\$ مثل الهند، دول أفريقيا الداخلية) بلدان متخلفة، يتراوح دخل الفرد فيها بين (100-300\$ أفريقيا والشرق الأوسط، دول أمريكا اللاتينية الفقيرة، جنوب شرق آسيا، دول في طريق النمو الدخل فيها يتراوح بين (300-500\$ دول أمريكا اللاتينية الغنية، والدول النفطية، دول نامية فقيرة، تتراوح الدخل فيها بين (500-1000\$ دول شرق أوروبا. (بلدان صناعية نامية) تتجاوز الدخل فيها (1000\$) (أوروبا الشمالية، اليابان، أستراليا، أفريقيا لجنوبية). المصدر: فليح حسن، ص 12-11

⁽³⁾ للمزيد انظر:

- د. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة السابعة، 2004، ص 338.

- د. مدحت أقرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات، وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص ص 30-36.

- د. وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، شقير وعكشة للطباعة والنشر، عمان، 1987، ص ص 17، 44-45.

ثالثاً : علاقة التبعية الاقتصادية التي اصطبغ بها مركز الدول النامية في اتصالها بالدول الرأسمالية ذات السيطرة على الاقتصاد الدولي ، وما ترتب على ذلك من ثنائية أو الازدواجية في الاقتصاد . ويترتب على السمة الأولى على خصائص فرعية ثلاث تقضي جملتها إلى قصور إمكانيات تشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة في البلدان المعنية، مما انعكس على ضعف في القدرة الإنتاجية لها نتيجة لارتباط البناء الاقتصادي بالتركيب القائم. وهذه الخصائص تمثلت بالنقاط التالية:

1- ضغط الكثافة السكانية المتزايدة بما تخلقه من مشكلة البطالة.

2- ضالة نصيب الفرد من رأس المال.

3- اختلال الهيكل الإنتاجي في صورة إنتاج أولي غالب وخاصة في النشاط الزراعي.

من هنا يتضح إن السمة الغالبة التي يعكسها تركيب البنين الإنتاجي في الدول النامية، والتي تنحصر في إن عمل غالبية سكانها في إنتاج المواد الأولية وبشكل خاص في القطاع الزراعي، حيث يعد هذا القطاع، الوحيد القادر على استيعاب القوى العاملة المتزايدة. إن التركيز في هذا القطاع يعود أساساً إلى نقص رأس المال اللازم للتوسع في القطاع الصناعي من جهة، وإلى تأخر أساليب الإنتاج وفنونه السائدة في تلك الدول أيضاً، والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى ضعف في القدرة الإنتاجية، يرافقها انخفاض إنتاجية العمل، وبالتالي فإن كل ذلك فضلاً عن معدل نمو السكان العالي، الذي أدى إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي، والذي ساهم في اتساع الفجوة القائمة بين الدول المتخلف والمتقدمة.

على إن الاختلال هيكل الاقتصادات النامية، ليس وحده المسؤول عن تفسير إشكالية التخلف، بل يضاف إليها حالة الثنائية أو الازدواجية الاقتصاد {Dual Economy} التي تسود تلك الاقتصادات، والتي تمثلت في تنظيم عملية الإنتاج الأولي في تلك الدول، وبما يتفق ومصالح واحتياجات الدول الصناعية المتقدمة، وما يرافق ذلك في توجيه الاستثمارات فيها نحو إنشاء المرافق الضرورية للبنية التحتية والمتمثلة، بسكك الحديد والطرق العامة والتوزيع والموانئ والخدمات المرافقة لتصدير المواد الأولية⁽¹⁾.

ثالثاً: الفساد

1. الفساد: تعرف منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) الفساد بأنه سوء استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة(*) .

الفساد لغوياً: لغة مربوطة بمعرفة الصلاح، إذ إن علماء اللغة يعرفون الفساد بأنه ضد الصلاح، والمفسدة ضد المصلحة، وعلى اثر ذلك فم كان موافقاً للاستقامة وما يعتبر مفيد شرعاً أو عرفاً أو اصطلاحاً فضده المفسدة⁽¹⁾.

(1) د. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق، ص 30-36.

(*) منظمة الشفافية (Transparency International): تأسست كونها منظمة عالمية غير حكومية عام 1993 أمانتها في برلين بألمانيا هدفها المعلن مكافحة الفساد وهي منظمة دولية من منظمات المجتمع المدني تقود جهود مكافحة الفساد مقر وهي تسعى عن طريق فروعها التسعين المنتشرة في كل أنحاء العالم إلى نشر الوعي حول الأثر المدمر للفساد وتعمل هذه المنظمة الدولية على تحقيق ذلك مع شركائها من حكومات وجمعيات ومجتمع مدني لمواجهة الفساد: المصدر: د. عبد المنعم الحسني ، الآثار السلبية للفساد على التنمية ، سلسلة بيت الحكمة ، بغداد ، 2007، ص53

بينما يرى آخر فيه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب (شخصية أو عائلية أو عصبية) مالية لمكانة خاصة أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة لبعض أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة.

في حين يعرف مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، الفساد بشكل عام بأنه يهدف إلى استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (2):

2. تنمية الفساد:

التنمية اصطلاح إيجابي يراد عند تطبيقها النهوض بواقع ما اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي في مجتمع من المجتمعات للوصول إلى تحقيق أهداف سبق وإن حققتها مجتمعات تعد اليوم بأنها متحضرة ساهمت في رقي ورفاهية البشر. أما تنمية الفساد فهو اصطلاح سلبي وفق كل المفاهيم الإنسانية فهو يعني تعميق النقوق والانحسار ونشر الخراب بدلاً من البناء وهدر ثروات وكرامة البشر، وما حصل في اغلب الدول النامية ومنذ تبنيها عملية التنمية الاقتصادية منذ منتصف القرن العشرين ولحد الآن ما هي إلا تنمية الفساد.

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية – مفاهيم وأهداف:

أولاً: مفاهيم التنمية الاقتصادية:

لقد بلور الاقتصادي (Paul Parana) بول بوران مفهوم التنمية الاقتصادية (Development Economic) على أنها الزيادة على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد وذلك من خلال التوسع في استخدام الموارد العاطلة من الأرض والعمل أو في مستوى الإنتاجية بتطوير الإجراءات التنظيمية المشتملة على ترشيد استخدام الموارد وأساليب الإنتاج وتطوير التكنولوجيا (3).

لذا فقد ارتبط موضوع التنمية "Development" بموضوعات التقدم المتناسق لقوى المجتمع التي تساهم بتلبية حاجاتها المادية والاجتماعية والثقافية الهادفة لإشباع حاجاتها المتعددة والتي تنتج نحو الترايد بتحضر المجتمعات.

ووفقاً لذلك فإن الابتكار والتكيف والتقدم التقني، تبقى جميعها مفاتيح زيادة متصاعدة في الإنتاجية الفردية، وهي ما يمكن أن تؤدي إلى التغيير الاجتماعي، في كل مراحله، وطيلة عملية التصنيع (4).

وبهذا المفهوم العام للتنمية يمكن الإشارة إلى ارتباط مفهوم "التخلف" Underdevelopment بتخلف مجتمع ما عن الدرجة العامة لتقدم بعض المجتمعات البشرية والأمم في التحرر من الحاجة والتكاليف المحلي والدولي لتلبية حاجاتها، وارتقاء أحوالها ضمن اتجاه الإنسانية لإشباع حاجاتها المادية والثقافية كماً وكيفاً. ومع التخلف تأتي

(1) د. جعفر عبد السلام علي، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، أبحاث المؤتمر العربي الأول لمكافحة الفساد، الجزء الأول، الرياض، 2003 ص 210-212.

(2) مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، ص 3

(3) د. محمد فاضل محمد عزيز، التنمية الاقتصادية، بغداد، مطبعة الحوادث، 1984، ص 18.

(4) د. جورج قرقم، التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية والتنمية العربية، دار الطليعة للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، تموز، 1981 ص 11.

"التبعية" Dependency كحالة سبب للتخلف وحالة ناتج منه ومقاومة له إذ تنشأ حالة التبعية في المجتمع العالمي باعتماد مجتمع ما في العالم في تلبية حاجاته وإشباعها على جهد قوى مجتمع آخر اعتماداً غير متكافئ في قوته بين المجتمعين بافتراق في حاجة وضرورة العناصر المتبادلة سواء من ناحية العدد اللازم للإشباع، أو من ناحية أهمية نوعية العنصر المتبادل في تحقيق هذا الإشباع وتحرر المجتمع به من الحاجة للعناصر الأخرى أو تحقيق تكيف معين في أوضاع المجتمع يعنيه عنها.

لا شك إن مفهوم التنمية في القرن الواحد والعشرين، أخذ أبعاد ومفاهيم أوسع من تلك التي كانت سائدة في منتصف القرن العشرين، في ظل عصر، تتجه فيها الاقتصادات نحو العولمة. فقد ارتكزت أغلب عمليات الإنماء السابقة على بناء هياكل إنتاجية كبيرة، تعتمد أساساً على مدخلات من المواد الأولية، في عملية الإنتاج، بينما تؤكد المؤشرات الحالية في القرن الحادي والعشرون اختلافها بشكل كبير بسبب الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها الواسع في تكوين القيمة المضافة، وفي إنتاج سلع معرفية لا تعتمد في صناعتها على المدخلات من المواد الأولية، التي كانت سائدة في القرن الماضي.

فقد أصبح جل اهتمام عملية التنمية البحث في نوعية العاملين وهي بذلك لا تعني القدرات والمهارات المتوفرة لديهم بل تشمل مواقفهم وسلوكياتهم التي قد تنعكس بشكل سلبياً أو إيجابياً في وضع مهاراتهم وقدراتهم في طبيعة الأعمال الموكلة إليهم ومدى توظيف تلك المهارات لتحقيق أهداف عملية التنمية، وبما إن نوعية العاملين في غاية الأهمية لتحديد القدرة على الأداء ، على أنه يجب النظر إلى التباين في درجة أهمية ونوعية العاملين وفقاً لطبيعة ومستوى الأعمال الموكلة إليهم، فهناك وظائف معينة في الجهاز الحكومي لا تؤثر فقط على قدرة هؤلاء الأشخاص لتحمل مسؤوليات ومهام وظائفهم بل وعلى قدرات الأشخاص الآخرين .

إذ إن نوعية الأشخاص الذين يشغلون وظائف قيادية على مستوى القمة أو المستوى المتوسط تحدد إلى درجة كبيرة، وبدرجات متفاوتة، القدرة على مزج الموارد المتاحة {بشرية، ومادية، ومالية} وبالتالي تؤثر على توجيه أهم العناصر ممثل بالعنصر البشري، نحو تحقيق الأهداف المرسومة ⁽¹⁾.

من هنا يتضح إن كفاءة العاملين والمهارات التي يتمتعون بها كانت احد ابرز الأسباب وراء فساد وتعثر جهود التنمية الاقتصادية وانخفاض الإنجازات الفعلية مقارنة بالمتاحة في القرن الماضي، كما شكل ضعف نوعية الذين يشغلون الوظائف القيادية، خاصة في المستويات العليا، له بالغ الأثر في الحد من فرص الاستفادة من الموارد المتاحة (مادية، مالية، بشرية) لتحقيق التنمية الشاملة التي تعد البشر وسيلتها وتحقيق رفاههم غايتها. على إن أغلب الدول النامية تعاني من نقص كبير في الكفاءات العلمية والمؤهلة للنهوض بعملية التنمية بمفهومها الشامل والذي تناولته تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) منذ عام 1990 والتي تغطي مجموعة كبيرة من مختلف المؤشرات.

(1) د. محمد صادق، إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عام 2000، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1980، ص 62-63.

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية

إن عملية الإنماء الاقتصادي التي اعتمدتها الدول النامية لا أكثر من نصف قرن كانت تهدف إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية نذكر منها الآتي⁽¹⁾:

- أ- إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.
 - ب- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.
 - ج- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات.
 - د- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
 - هـ- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
 - و- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.
- من هنا فإن مضمون عملية الإنماء الاقتصادي في تحقيق تغييرات هيكلية وزيادة متواصلة في النمو معناه فعل متطور واجتماع قوى رئيسية معينة تؤدي إلى تحقيق نتائج مستهدفة. ويمكن تحقيق ذلك بفعل القوى أو العوامل المحددة مسبقاً وباختصار في دالة الإنتاج كعوامل مباشرة محددة لإمكانات الإنتاج أو تحديد طاقة البلد الإنتاجية وإمكانات النمو. وبالتالي فهي وفق ما ورد في جميع النظريات:

- أ- حالة التقنية والمعرفة بشكل عام.
- ب- حجم القوة العاملة ونوعيتها.
- ج- حجم رأس المال وتكوينه.
- د- حالة الموارد الطبيعية وماهيتها.

ثالثاً: تنمية رأس المال البشري

وللنهوض بعملية الإنماء في رأس المال البشري فإنه يتطلب توجيه الاستثمارات نحو المجالات التالية⁽²⁾:

- أ- الاهتمام بمجال الاستثمارات في مجال الخدمات الصحية وهي التي تؤثر بالموارد من الناحية الكم والنوع، من خلال تخفيض نسب الوفيات من ناحية الكم أما من ناحية النوع فإنه يتمثل في مقاومة الأفراد للأمراض وزيادة حيوية العنصر البشري ومن ثم رفع كفاءته الإنتاجية.
 - ب- الاهتمام في مجال التعليم والاهتمام بإنشاء مراكز التدريب المهني، ونشر التعليم الفني، وهذه الاستثمارات تؤدي إلى تحسن نوعية رأس المال البشري وزيادة كفاءته أيضاً.
 - ت- تشجيع هجرة الأفراد إلى حيث توافر فرص للعمل، أي إعادة التوزيع الجغرافي للسكان وبما يتلاءم مع متطلبات التنمية من حيث التوزيع الجغرافي للمشاريع التنموية والتوطن الصناعي في المدن.
- على أن الأهداف المنشودة في مجال الإنماء البشري يمكن أن تقسم إلى {استراتيجية} أو غايات يراد

(1) د. محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية، بين النظرية والتطبيق، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 79.

(2) د. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية مصر العربية، 2006، ص 514، 515.

الوصول إليها في المدى البعيد، وأهداف مرحلية {تكتيكية} يراد تحقيقها في المدى القريب. على إن الأهداف الاجتماعية التي استهدفها معظم الخطط الإنمائية في الدول النامية يمكن إجمالها بالآتي:

1. توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان.
2. تقليل التفاوت في توزيع الثروة والدخول بين الأفراد.
3. تقديم بعض الخدمات الخاصة للطبقات المتخلفة كما هو الحال في الهند.
4. رفع مستويات المعيشة وضرورة التنسيق بين هذه المستويات في مختلف المناطق الجغرافية بحيث يكون تقدمها بمعدل واحد.

إن التطرق إلى كون عملية الإنماء تنسم بالشمولية حيث تأخذ بالاعتبارات المختلفة إلا أن الجانب المهم فيها ينظر في كيفية إزالة الفقر بأشكاله المختلفة والارتقاء بمستوى الرفاهية في الدول النامية.

إن مسيرة الإنماء البشري يعكس مسيرة نظريات الإنماء ذاتها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي من حيث فهم التنمية البشرية كونها جزء من كل وليس شكل مستقل بذاتها.

ويرى البعض في تلك المسيرة إنها قد تحولت في أولوياتها بمفهومها الشمولي من عملية إنماء يقودها العنصر البشري إلى عملية لأجل العنصر البشري ومن ثم تكون محصلتها تنمية العنصر البشري ذاته (1).

أما أهدافها فهي تتجلى بالآتي:

1. نظام سياسي يؤمن بالمشاركة الفعالة للإنسان في اتخاذ القرار.
2. نظام اقتصادي قادر على تحقيق فائض اقتصادي ومعرفي قائم على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة.
3. نظام اجتماعي مرن قادر على إيجاد الحلول للتوترات الناجمة عن عملية الإنماء.
4. نظام إنتاجي يحترم ويحافظ على النظام البيئي المتوازن.
5. نظام تكنولوجي يبحث باستمرار عن حلول جديدة.
6. نظام إداري مرن يتمتع بقدرة على التصحيح الذاتي.
7. نظام دولي يراعي الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل (2).

المبحث الثالث: أثار الفساد ومكافحته

لأشك إن الحديث عن مواجهة الفساد بشتى أشكاله لا يتحدد فقط بالتشريعات والقوانين السماوية والوضعية وتحمل المسؤولية من عدمها بل يتجاوز ذلك إلى الكثير من التعقيد والجزئيات التي لا حصر لها والتي ليس من الصحيح القول بإمكانية مواجهة هذه الآفة الخطيرة على المجتمعات بشكل يسير نظراً للقدرة العالية للمفسدين أفراد أو مؤسسات عامة وخاصة إلى استخدام وتجديد ذوي المهارات العالية العاملين في مجال السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية في إيجاد الثغرات في بعض التشريعات لتحقيق مصالحهم

(1) د. علي عبد محمد سعيد الراوي، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهام السياسة الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية / بيت الحكمة، بغداد، شباط، 2000، ص 164.

(2) د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب رؤية سوسيولوجية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية / بيت الحكمة، بغداد، شباط، 2000، ص 231.

الخاصة والتخلص من العقوبات. لقد انعكس كل ذلك خلال أكثر من نصف قرن بشكل سلبي على اغلب تجارب التنمية الاقتصادية في الدول النامية إذ ساهم في تعميق التخلف بدلاً من تحقيق استنهاض المجتمع وتحقيق التنمية ذات الفعل الإرادي المقصود الهادف إلى نقل تلك المجتمعات من التخلف بأشكاله إلى التحضر وتحقيق رفاهية شعوبها من خلال استخدام مواردها (مادية، مالية، بشرية) بشكل أمثل وكامل.

أولاً: أسباب الفساد:

إن للفساد أسباب عدة ويمكن تناول أبرزها هي الآتي⁽¹⁾:

1. القوانين واللوائح المعقدة والتي تحتمل تفسيرات عدة
2. سرعة تغيير القوانين واللوائح في مدة قصيرة.
3. انعدام الشفافية والمساءلة.
4. انعدام المنافسة الحقيقية بشكل عام.
5. انخفاض أجور العاملين في القطاع العام وأجهزة الدولة.
6. عدم كفاية وتوافق القوانين واللوائح وعدم تطبيقها بشكل عادل.

ثانياً: التكلفة الاقتصادية للفساد

لم يكن الفساد يشكل أهمية في الأبحاث والدراسات الاقتصادية خلال عقدي السبعينات والثمانينات حيث إن الأمر قد ترك حينها إلى علماء الإدارة العامة والباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية، ومن ثم كان يركز هؤلاء على الجوانب القانونية والإدارية والسبل في مواجهتها. غير إن عقد التسعينات قد دفع الاقتصاديين بالاهتمام بمشكلة الفساد بصورة خاصة، وبأهمية الحوكمة^(*) ودور المؤسسات بشكل عام.

1. القطاع الخاص والفساد:

يؤمن مركز المشروعات الدولية بان يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل فاعل في مكافحة الفساد وتحقيق النجاح، إذ إن الشركات الخاصة يمكن أن تستفيد من الصفقات الفاسدة في الأمد القصير لكنها في الأمد البعيد سوف تعاني من أثار الفساد كونه يشكل عبئاً كبيراً عليها كما يؤدي إلى عدم الاستقرار في بيئة الأعمال. من هنا تأتي أهمية انضمام الشركات إلى الحرب على الفساد والتصدي لجانب العرض بطرق عدة لا يمكن للحكومات القيام بها.

لا شك إن الفساد في حقيقته نتاج لفشل مؤسساتي وليس نتيجة لسوء أخلاق فردية حسب. من هنا يتضح أهمية بناء مؤسسات قوية وذات قوانين وتشريعات منضبطة تتعامل بشفافية في مجال نشر المعلومات، كما تمتلك

⁽¹⁾ مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مصدر سابق، ص4

^(*) الحاكمية: وتعني القدرة على الحكم وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون المجتمع، وتقوم على إصلاح العناصر الأساسية في بنية المجتمع المتمثلة بالدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والدور الذي يلعبه كل منهما في خدمة المجتمع. المصدر: د. مازن عيسى الشيخ راضي، العولمة والشركات العالمية والأثر المتبادل الشراخ والزراع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 4، كانون الأول، بغداد، 2001، ص 98.

أرضية رصينة في مجال مكافحة الفساد تستند إلى مبدأ الثواب والعقاب بذات السرعة وعلى كافة العاملين، إثابة العاملين في المؤسسات العامة والخاصة، تساهم في نشر ثقافة النزاهة كما إنها في ذات الوقت تحاصر وتضيق المجال على المفسدين، لذا فإن القطاع الخاص يمكن أن يساهم بشكل فاعل في إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية في كشف حالات الفساد.

إن التركيز على أهمية ودور المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد والإشراف على صياغة السياسات المالية والاقتصادية وتنفيذها ويكمن دور تلك المؤسسات في تأمين بيئة قانونية وإدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار والاستثمار بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقاً لمعايير الحكم الرشيد (Good Governance). لذا فقد إدراك الاقتصاديون أهمية الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية وكذلك مؤسسات التنظيم والرقابة، الأمر الذي انعكس على تدهور مؤشرات النمو الاقتصادي المستهدفة. أما الشكل الآخر الذي برز مع هذا السلوك، ولربما كان الأهم والأكثر إساءة للمشروع الإنمائي، والذي تمثل بظهور «ثقافة الفساد» على العملية الإنمائية من خلال الاستيلاء غير المشروع على أموال كان المفترض أن توجه للعملية الإنمائية وتأهيل الموارد البشرية.

ومن خلال إحدى الدراسات التحليلية للعلاقة بين الفساد وعملية الإنماء الاقتصادي أن حدوث تحسن يقدر بنقطتين في مؤشر منظمة الشفافية الدولية الخاص بالفساد يرتبط إحصائياً بزيادة مقدارها (5,0%) في المعدل السنوي لنمو إجمالي الدخل المحلي الفعلي . على إن لتلك العلاقة ارتباط له علاقة أيضاً بمستويات الدخل، إذ ينخفض معدل انتشار الفساد في الدول المتقدمة اقتصادياً مقارنة بالدول النامية (1).

ان المجتمع يدفع تكلفة الفساد التي تنتشر فيه وفي مجال عملية الإنماء الاقتصادي تتجلى التكلفة التي يتحملها المجتمع بالنقاط الآتية (2):

- أ- سوء تخصيص الموارد.
- ب- تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- ج- انعدام المنافسة وانخفاض كفاءة الأداء والابتكار.
- د- إدارة فاسدة وسياسات لا تحقق تطلعات المواطنين.
- هـ- تراجع مستمر في فرص العمل (تزايد البطالة)
- و- زيادة الفقر في المجتمع.

(1) جورج العبد العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت كانون الأول 2004، ص ص 210، 223.

(2) مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مصدر سابق، ص 3-4

2. ملامح الفساد في تجارب التنمية:

أ. الفساد عالمياً

ففي البيرو تتطلب عملية تسجيل شركة مساهمة جديدة (289) يوماً مقارنة بأربع ساعات يتطلب العمل في ميامي الأمريكية، وفي دول أمريكا اللاتينية ولغرض التصدير فإن الفرد يحتاج إلى عدة موافقات⁽¹⁾. وفي كوريا الجنوبية عام 1988 اعترف شانج جو يانج أنه أعطى مبالغ طائلة لكبار المسؤولين في الحكومة حتى يتجنب العراقيين التي يمكن أن تسببها الحكومة له. وفي الوقت عينه رفضت الحكومة السماح بإعطاء قرض من البنك لرئيس مجلس إدارة شركة {ICC} لرفضه التعاون مع الحكومة وتوقفه عن تقديم المساندة المالية السياسية للرئيس وأخيه الذي كان يترأس مشروعاً كبيراً من مشاريع الإنماء الاقتصادي، على أن تلك الأعمال قد أدت في أحيان كثيرة إلى إفلاس عدد كبير من رجال الأعمال، وقد كانت أبرز الأعمال التي تلجا إليها الحكومة في عملها هذا عن طريق أحد الإجراءيين⁽²⁾:

أولاً: هو عدم إعطاء التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية.

ثانياً: فرض ضرائب على الإنتاج.

وفي البرازيل خلال الفترة 1985-1995 عملية انفتاح اقتصادي رافقها تغيرات هيكلية هامة، ومن أبرزهما

أثران هامان على نظام الإنتاج وهما كالآتي:

1. زيادة اندماج البرازيل بالاقتصاد العالمي.

2. تفكك شبكة الإنتاج المحلي، وما ترتب عليها من تدهور في الإنتاجية وتراجع في القدرة التنافسية.

لقد لجأت الحكومة إلى خصخصة القطاع العام والتي أدت، حسب تقرير لجنة التحقيق البرلمانية التي شكلت لمعرفة الآثار الاقتصادية لعملية الخصخصة والتي تم من خلالها بيع العديد من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، والتي توصلت حسب التقرير الذي أعده عضو مجلس الشيوخ البرازيلي أمير لأند إلى إن العمل ببرنامج الخصخصة قد أدى إلى تبديد (20) مليار دولار بدون أية فائدة، من خلال بيع الشركات العامة التي تتسم بكفاءة في أدائها، إلى الشركات الاحتكارية الخاصة، لذا فقد خسرت الدولة إيرادات كانت تحققها من تلك الشركات في تمويل خزينتها، وقد انعكس هذا النقص على الأموال المخصصة للتعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية. وبما يؤدي إلى إغراق الشعب في بؤس متزايد، عكس ما يدعوا إليه المدافعون عن الخصخصة، بأن على الدولة أن تقلص نشاطها من أجل أداء هذه الوظائف.

لقد ساهمت شركات القطاع العام العاملة في البرازيل بدور كبير في التنمية الاقتصادية خلال مراحلها الأولى، إلا أنها فيما بعد، واجهت بعض المشاكل، ليس لكونها تحمل الصفة العامة، بل على العكس من ذلك، كونها تغلب المصلحة الخاصة على العامة. كما ساهمت الحكومات المتعاقبة والتي تمثل مصالح الاحتكارات، وخصوصاً القلة منها، في دفع الشركات العامة البرازيلية للعمل، في خدمة الدول الرأسمالية بشكل خاص، ليس بهدف تحقيق

(¹) بول أ. سامو يلسون، ويليام د. نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الخامسة عشر، 2001، ص 737.

(²) Hagen Koo (ed.) State and Society in Contemporary Korea، London، : Cornell University Press 1991، p، 102- 103

المصلحة العامة للشعب، وإنما بهدف خدمة الاحتكارات العالمية، ممثلة بالتكتلات الاقتصادية الكبيرة، ومحاولة استنزاف موارد تلك الشركات بطرق شتى⁽¹⁾. وفي مجال العمليات المرتبطة بالصناعة النفطية، ففي البرازيل كانت تحصل شركة بتروبراس (Petrobras) البرازيلية على (13%) بعد أن كانت في فترات سابقة تحصل على (19%) من متوسط القيمة النهائية عند تكرير النفط الخام وتحويله إلى منتجات نفطية، بينما ترتفع هذه النسبة إلى (72%) في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الشركات المتعدية الجنسية العاملة في مجال التكرير، في حين تحصل الشركات المتعدية الجنسية التي تعمل في البرازيل والتي تساهم، في عملية توزيع تلك المنتجات على نسبة مئوية تقدر بحوالي (20%) من القيمة النهائية لتلك العملية وتطورت هذه الحصة في البرازيل لتصل إلى حوالي (42%) في عام (1994) بينما تحصل تلك الشركات العاملة في ذات المجال في الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة مئوية تصل إلى (8،1%).

ومن هنا يظهر الحجم الكبير لفساد الحكومات والذي ينعكس سلباً على الاقتصاد البرازيلي ففي الوقت الذي تتزايد عمليات الاقتراض الخارجي بهدف تمويل التنمية، يتم من جهة أخرى استنزاف لموارد الدولة ولصالح الاحتكارات الأجنبية،

وفي قطاع، كالكهرباء حيث تشكل مسألة تباين التعريفات المفروضة، الشكل الصارخ ولمصلحة التكتلات الاحتكارية على حساب الشركات العامة. ففي مدينة ساو باولو، تبلغ التعريفة الصناعية بحدود (24) دولار للكيلو واط / ساعة بينما تبلغ ذات التعريفة للمساكن (90) دولار واط/ ساعة، ومن هنا يظهر الفرق المتمثل ب(60) دولار لمصلحة التكتلات الاقتصادية الاحتكارية. إن تحويل تلك المؤسسات إلى القطاع الخاص من خلال الدعوات إلى الخصخصة قد استهدف استنزاف الثروات بحجة تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي ساهم في تحقيق مزيد من الأرباح للشركات الاحتكارية على حساب تنمية أعداد الفقراء وزيادة حدة الفقر. من هنا فقد أدت تنمية التخلف إلى استنزاف كبير لموارد الشعب بسبب الفساد المستشري في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، إذ تشرع القوانين التي تستهدف حماية مصالح الاستثمارات الأجنبية، والشركات متعددة الجنسية، على حساب مصالح الشعب⁽²⁾.

ب. الفساد عربياً:

أشارت إحدى الدراسات التي تناولت حجم الفساد في الوطن العربي إلى المعطيات الآتية:

- 1- أن التراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للعقود الإنمائية الخمسة الأخيرة من القرن العشرين (أي للسنوات 1950 - 2000) بلغت حوالي (3) تريليون دولار.
- 2- ما أنفق منها على التسليح لتلك الفترة بحدود (تريليون) دولار.

(1) نيلسون ارووجوردي سوزا، انهيار الليبرالية الجديدة، ترجمة جعفر علي السوداني، بغداد، دار الحكمة، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 80، 88، 89.

(2) د. جورج قرقم، التبعية الاقتصادية مأزق الاستبداد في العالم الثالث في المنظار التاريخي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، حزيران 1980، ص 139.

3- أما عملية اعتماد البنى التحتية وما خصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية فقد بلغ حدود (تريليون) دولار أيضاً، خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين.

4- في حين كان مصير (تريليون) الثالثة أن ذهبت إلى أشخاص ومؤسسات عملوا وسعوا من أجل «تسهيل وتيسير» العمليات والأعمال المطلوبة في الشقين الأول والثاني⁽¹⁾.

ففي مصر حدث تعارض واضح بين التنمية التي تحققت، رغم نمو في بعض المؤشرات المادية، ومحدوديتها، والتي انعكست على شكل زيادة في متوسطات الدخل والتي تعكسها البيانات المتوافرة، لكنها اصطدمت بسوء في توزيع الدخل، وعدم عدالة، وبين التنمية بمفاهيمها الشاملة. فقد بلغت النسبة المئوية للفقراء نحو (22%) من السكان، ثم تراجعت خلال عقدي السبعينات والثمانينات ثم ارتفعت في تسعينات القرن العشرين مع تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي لم تؤدي إلى زيادة الفقر حسب بل أدت إلى زيادة حدته بمعنى أدت إلى زيادة حدته بمعنى إن الفقراء قد ازدادوا فقراً، أما في مجال متوسط الأجر الحقيقي للعامل المصري فقد تراجع، فضلاً عن تدني حصة الأجور كونها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (1،31%) في عام 2001 إلى (2،28%) خلال العام 2004 ولصالح رأس المال، وهو مؤشر يدل على تراجع في الرفاهية، كون حصة الأجور سوف تتعكس بشكل طلب محلي سلباً وإيجاباً، وكما يشير إلى ذلك تقرير التنمية البشرية الثاني الصادر لعام 1991، والتي يرى في التنمية، إنها تنمية للأفراد ومن خلالها ومن أجلهم في ذات الوقت، بينما تشير بيانات الإنفاق الصحي إلى ضآلة حصة الفرد من الإنفاق الصحي، والتي بلغت (153، 192، 160) دولار معادل القوة الشرائية (PPP) (*)، للسنوات (2001، 2002، 2004) على التوالي. كما إن متوسط الأجر الحقيقي للعامل قد انخفض بنسبة 8،5% عام 2004-2005 وإن نسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 1،31% عام 2001-2002 إلى 2،28% عام 2004-2005⁽²⁾.

إن الفساد يعد أخطر عامل يساهم في تقويض الجهود التنموية فهو يؤدي إلى أحداث هدر شامل في الموارد من خلال تصديه لعامل الإبداع والابتكار الوطني الذي يساهم في إنتاج السلع والخدمات المعرفية والتي تتلاءم متطلبات القرن الحادي والعشرون، تلك المنتجات التي تحتاج إلى خبرات ومهارات بشرية عالية، وإن الفساد يساهم في استنزاف للكفاءات العلمية عبر هجرتها بدلاً من بقاءها في الداخل لذا يعد الفساد طارداً للخبرات والمهارات البشرية، تلك الخبرات التي ترى في بقائها في الداخل وبلا عمل أو تهيمشها هدر لتلك الطاقة التي انفق عليها المجتمع مبالغ كبيرة استمرت لعدة عقود من الزمن، لذا فهي تهاجر ليس طلباً للمال وحده وإنما لتحقيق ذاتها في العمل المناسب. إن إنتاج تلك السلع محلياً وذات المواصفات التي قد تفوق المستورد يتطلب وجود جهة مسؤولة لديها استراتيجية واضحة المعالم في تطور الاقتصاد الوطني وبالتحديد الصناعية باعتبارها هي التي تقود كل التحولات الإيجابية في الاقتصاد،

⁽¹⁾ عامر الخياط . تنمية الفساد أو فساد التنمية. www.Alasaq.net/views/2005/4/24

^(*) (PPP) (Purchasing Power Parity) ، ويشير إلى إن أسعار الصرف تبقى ثابتة في ظل مستوى التعادل (Parity Level) طالما ظلت القوة الشرائية لكل من العملتين من دون تغير ، بمعنى تساوي معدلات التضخم في الدولتين: المصدر: د عماد محمد علي، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2002، ص 114.

⁽²⁾ د. عادل مجيد عيدان، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية، مركز الدراسات التربوية/ جامعة بغداد، 2011، ص 170-171

ففي اليابان فان وزارة التجارة والصناعة اليابانية هي الجهة التي تمتلك تصور عن الصناعة المستقبلية وهي التي تشجع الاستثمار فيها عبر توفير الحوافز والامتيازات وحجبها عن الصناعات التي تعدها تقليدية.

في العراق الفساد يضرب بشدة وفي كل المجالات فما أن نتحدث عن مجال ما حتى يظهر آخر فالمقاولات يتم إنجازها دون المواصفات وتوقف إنجاز المشاريع وتعطيلها لسنوات دون متابعة وفي عمليات تجهيز المواد يتم من المناشئ الرديئة بينما تشير الشروط إلى أنها يفترض أن يتم من مناشئ عالية الجودة وفي المشتريات الحكومية تأتي التعليمات التي يفترض أنها تساهم في النهوض الاقتصادي وبالذات القطاع الصناعي والتجاري مبهمة وغير علمية فهي تشترط الشراء من المناشئ الوطنية وهنا تكون لجان المشتريات ملزمة بالشراء من وزارة الصناعة التي أحيانا لا تمتلك إنتاج بعض السلع أو إن إنتاجها لا يتمتع بالجودة العالية ، ففي حالة الأولى تقوم لجان وزارة الصناعة بشراء تلك السلع من السوق المحلية وبيعها إلى مؤسسات الدولة بسعر أعلى من سعرها في السوق وهي لا تقوم بإنتاجها وفي الحالة الثانية فان الجودة المتدنية للمنتج المحلي عبر حمايته وفرض شراءه على تلك المؤسسات سوف لا يساهم في تطوير الصناعة المحلية بل تعني حماية لصناعة رديئة وفي كلتا الحالتين سوف يكون هناك هدر في الموارد.

من هنا فان وجود بعض التشريعات والقوانين والتعليمات أحيانا تساهم في تنمية الفساد بدلاً من مكافحته مما يتطلب وجود جهة معنية تقوم بمراجعة التشريعات والقوانين والتعليمات وبشكل سريع وفوري حال اكتشافها لتلك الثغرات وإيقاف عملها ريثما يتم تعديلها. لإيقاف هدر الموارد (مادية ومالية وبشرية) التي يتحملها المجتمع.

يرى رئيس المنظمة هوجوت لابليل إن فخ الفساد يحاصر الملايين داخل الفقر"، مضيفاً "على الرغم من مرور عقد من التقدم في وضع قوانين ولوائح لمكافحة الفساد، لكن نتائج اليوم تبين إن هناك الكثير ينبغي عمله قبل أن نرى تحسناً ذا مغزى في حياة المواطنين بالعالم⁽¹⁾.

إن النظر إلى موضوع الفساد يجب أن لا يقتصر في النظر على أنها ظاهرة ثقافية أخلاقية تخص مجتمعاً أو قوماً دون آخرين كما يتضح من خلال الأمثلة التي تم التطرق لها ، بل يجب عدها نتيجة موضوعية تعكس ضعف الإطار المؤسسي للمجتمع أو الاقتصاد وأن ادراك هذه العلاقة الأساسية والثابتة في كل الدول ، إلى جانب الإجراءات القانونية والإدارية المستخدمة في معالجة المخالفات والجرائم الاعتيادية على أن تعتمد استراتيجيات مواجهة الفساد مراجعة لعملية بناء مؤسسات الدولة المسؤولة عن تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية من أجل رفع كفاءتها. لقد أكدت الدراسات أن الفساد يفضي إلى انخفاض الموارد الموجهة إلى تحقيق أهداف عملية الإنماء البشري، كما يضعف كفاءة الموارد المخصصة لها ، وقد اتخذت تلك الدراسات من عدة مؤشرات لقياس آثار الفساد منها معدلات الوفيات للأطفال ، وتوفير الخدمات الصحية ، وانتشار التطعيم ضد الأمراض المعدية ، وكذلك في مجال التعليم استخدمت معدلات الانتساب والإعادة والتسرب من المدارس ونسب انتشار الأمية ومستويات التحصيل العلمي، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، وتمكين المرأة وحرية التعبير....

(¹) عادل فهمي محمد ، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسات الخدمات العربية، عمان، 1988ص 107.

لقد اظهر استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب لقياسات الرأي العام لصالح منظمة الشفافية الدولية شمل 63 ألف شخص في 60 دولة تحت عنوان مقياس الفساد حول العالم 2007. أن نحو 10 % ممن شملهم المسح على مستوى العالم اضطروا لدفع رشوة العام الماضي. وأشار الاستطلاع إلى أن الفساد لا يتجه إلى الانحسار بل تتسع دائرته وإن السياسيين هم الأكثر فسادا إذ أشار أكثر من 70 بالمائة ممن جرى استطلاع رأيهم إلى ذلك بينما يرى 54 بالمائة إن البرلمانات أو المؤسسات التشريعية فاسدة وحوالي 50 % يرون إن أقسام الشرطة هي الأكثر فسادا فيما اضطّر واحد من كل ستة إلى دفع رشي تلتها المحاكم ثم قطاع التربية وبعده قطاع الصحة. وقال الاستطلاع إن الفقراء الأشد تضررا من طلب الرشوة حيث تعتبر ضريبة الفقر التي يدفعها الفقراء في كل مكان فيما توقع نصف من شملهم المسح زيادة الفساد في المستقبل⁽¹⁾.

رابعاً: دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد:

بالنظر للفساد المتفشي في اغلب الدول سواء كانت متقدمة منها أو نامية فقد ظهرت منظمات غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) اهتمت بظاهرة الفساد والآثار التي تترتب عليه والتي يمكن تناولها بالآتي⁽²⁾:

1. يؤدي إلى انتهاك حقوق المواطن، التي يفترض أن تكون مصانة وفق تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع
 2. كمال يتعارض وعملية تحقيق الحكم الصالح وتحقيق الديمقراطية
 3. يؤدي إلى تشتت المجتمع وتفرقه
 4. كما انه يشوه الاقتصادات الدولية ويعرقل عملية الإنماء الاقتصادي
- في حين يرى مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، إرشادات عملية لمكافحة الفساد، بان الفساد بشكل عام يهدف إلى استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية وإن هناك ثلاث شروط يجب توافرها في أي عمل لكي ينطوي على فساد، وهي كالآتي⁽³⁾:
1. أن يتم انتهاك مبدأ التعامل مع الأفراد على أساس إنهم جميعاً متساوون وليس هناك تفضيل لشخص دون آخر على أساس شخصي أو قرابة أو تعامل مالي غير حيادي.
 2. أن يكون تضارب المصالح واضح ومقصود.
 3. أن يكون هناك مصلحة للطرفين في ارتكاب تلك المخالفة على ألا يشترط أن تكون تلك المصلحة مادية بل قد تكون عينية أو خدمة.
- على إن الفساد لا يشترط أن يتم بين أشخاص في القطاع العام وآخرين في الخاص، بل قد يتم بين شركات القطاع الخاص فيما بينها، وتبرز بشكل كبير في مجال المشتريات بشكل واضح.

(1) منظمة الشفافية الدولية، انتشار الفساد في البرلمانات، 2008، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

(2) د. عبد المنعم الحسني، مصدر سابق، ص 53

(3) مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مصدر سابق، ص 3

وأخيراً يتضح إن مساهمة العامل السياسي بدور كبير في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية وإن المهتمين بقضايا التنمية يعتقدون إن العامل السياسي لا العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي التي تحد أو تستهض الإمكانات، وهذا ما ظهر بشكل جلي في بعض تجارب التنمية في كل من البرازيل ومصر وكوريا الجنوبية، حيث ساهم الفساد في زيادة الفقر البشري وعدم العدالة في توزيع الثروة في كل من مصر والبرازيل ولحساب أصحاب رؤوس الأموال.

الاستنتاجات :

إن تنمية الفساد هي التي تعمقت في اغلب الدول النامية بدلاً من التنمية المنشودة والتي تستهدف رفاهية الإنسان وإنما حققت التالي:

- 1- ساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وساهم عدم تخصيص الموارد بشكل أمثل بسبب زيادة الكلف فضلاً عن تدني نوعية المواد المجهزة للمشاريع.
- 2- إن الفساد يؤثر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي ففي الوقت التي تسعى فيه الدول النامية في محاولاتها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إذ أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية ويعطلها، إذ يعد المستثمرون الفساد تكلفة إضافية تزيد من المخاطرة التي تتعرض لها استثماراتهم.
- 3- إن الفساد يرتبط أحياناً بارتفاع مستويات الإنفاق العسكري، إذ شكل الإنفاق العسكري في الوطن العربي ما يقارب تريليون دولار أي نحو ثلث الإنفاق خلال أكثر من نصف قرن في الدول العربية.
- 4- لقد ساهم الفساد في تردي حالة توزيع الثروة والدخل، إذ شكل الأثر السلبي الذي يحدثه فيما يتعلق بتوزيع الدخل والثروة من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم في المجتمع أو في النظام السياسي مما يتيح لهم بالاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، فضلاً عن قدرة هؤلاء على تراكم الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين النخبة وأفراد المجتمع.
- 5- ساهم الفساد في زيادة أشكال الفقر وحدته في بلد كالبرازيل رغم انه بلد صناعي، لكن التنمية لا تعني التصنيع، دون أن يرافق ذلك تحسن في مستوى رفاهية البشر، مما يتطلب وعي المجتمع بأهمية مواجهة الفساد لأنه هو من يتحمل تكاليفه بشكل مباشر .
- 6- الفساد ارتبط بتراجع في مؤشرات التنمية البشرية، إذ تكاد تجمع المؤشرات الاقتصادية على وجود علاقة سالبة بين الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي.
- 7- كما يتضح أن الفساد لا يعد ظاهرة ثقافية أخلاقية تخص مجتمعاً أو قوماً دون آخرين، بل هي نتيجة موضوعية تعكس ضعف الإطار المؤسسي للمجتمع أو الاقتصاد في البلد.

التوصيات:

1. ضرورة إشراك المجتمع في مكافحة الفساد عبر التواصل بين الأحزاب الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني الحقيقية في كشف الفساد والمفسدين في وسائل الإعلام.
2. نشر ثقافة الشفافية عبر تيسير المعلومة للجميع ومكافحة الفساد ونشر تلك الثقافة في مراحل التعليم المختلفة وإيضاح الآثار الخطيرة للفساد على المجتمع.
3. توعية الشركات العامة والخاصة بضرورة كشف حالات الفساد في مجال المقاولات والمناقصات العامة والخاصة وتقديم كل أشكال الدعم والتسهيلات للشركات الرصينة والتي تحقق إنجاز في أعمالها.
4. التأكيد على أهمية بناء مؤسسات الدولة وتفعيل القانون وتشريع القوانين من قبل الجهات التشريعية بشكل سريع وعدم بقائها فترة طويلة في دهاليز الجهات التشريعية.
5. ضرورة إيجاد النافذة الواحدة في التعامل مع الاستثمار اذ تحصر تعامل المستثمر مع تلك النافذة والتي من خلالها مواجهة الفساد في كثرة المراجعات لمؤسسات مختلفة يتم من خلالها ابتزاز المستثمر.
6. تفعيل القوانين والتشريعات التي تعاقب على الفساد إذ إن تنفيذ تلك القوانين يعني تفعيل دور السلطة التنفيذية والقضائية في تطبيق تلك التشريعات مما يعني تفعيل دور مؤسساتي فعال.
7. في مجال الخدمات حيث تظهر قوة الفساد يحتاج إلى تفعيل الرقابة المجتمعية المستفيدة من تلك الخدمات في المناطق وعدم التركيز على المتابعة الحكومية فقط والتي تتستر أحياناً على المفسدين.
8. ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالات شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في التواصل مع المواطنين وتلقي شكاواهم وإيجاد آلية فاعلة في إيجاد الحلول وليس ابتزاز الشركات، كما إن بقاء الشكوى دون إيجاد الحلول تفقد عملية التواصل بين المسؤولين والمجتمع المعني.

المصادر:

المصادر العربية:

أولاً: الكتب العربية:

- 1- إبراهيم، نعمة الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية، مصر، 2006 .
- 2- خلف، فليح حسن. التنمية الاقتصادية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1988.
- 3- شرايحة، وديع. دراسات في التنمية الاقتصادية، شقير وعكشة للطباعة والنشر، عمان، 1987.
- 4- سامويلسون، أ. بول. وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الخامسة عشر، 2001.
- 5- سوزا، نيلسون ارووجوردي. انهيار الليبرالية الجديدة، ترجمة جعفر علي السوداني، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 1999.
- 6- صادق، محمد. إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عام 2000، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1980.
- 7- عجمية، محمد عبد العزيز، وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 8- عزيز، محمد فاضل محمد. التنمية الاقتصادية، مطبعة الحوادث، بغداد، 1984.
- 9- علي، عماد محمد. اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2002.
- 10- عيدان عادل مجيد، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية، مركز الدراسات التربوية/ جامعة بغداد، 2011
- 11- قرم، جورج. التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، تموز، 1981.
- 12- قرم، جورج. التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، حزيران 1980.
- 13- القريشي، مدحت. التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات، وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- 14- محمد، عادل فهمي. دراسات حول التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسات الخدمات العربية، عمان، 1988.
- 15- النجار، يحيى غني. شلاش وآمال. التنمية الاقتصادية، نظريات، مشاكل، مبادئ، وسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991.
- 16- النجار، يحيى غني. على هامش التخلف والتنمية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، مطبعة الرشيد، بغداد، بدون سنة نشر
- 17- ألوزني، خالد واصف. وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة السابعة، 2004.
- 18- نيلسون ارووجوردي سوزا، انهيار الليبرالية الجديدة، ترجمة جعفر علي السوداني، بغداد، دار الحكمة، الطبعة الأولى، 1999

ثانياً: الدوريات:

1. عيسى، مازن. العولمة والشركات العالمية والأثر المتبادل الشراعي والزراعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 4، كانون الأول، بغداد، 2001.

ثالثاً: الدراسات والندوات والمؤتمرات:

1. العبد، جورج. العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت كانون الأول 2004.
2. الراوي، علي عبد محمد سعيد، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية / بيت الحكمة، بغداد، شباط 2000.
3. عدنان ياسين مصطفى، التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب رؤية سوسيولوجية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية / بيت الحكمة ، بغداد ، شباط 2000 .
4. علي، جعفر عبد السلام. التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، أبحاث المؤتمر العربي الأول لمكافحة الفساد، الجزء الأول، الرياض، 2003.

رابعاً: مواقع الأنترنت:

1. شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت): المنصور جعفر، العولمة والخصخصة في تأثيل الفكر التنموي .
almanssour@hotmail.com
2. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) منظمة الشفافية الدولية، انتشار الفساد في البرلمانات ، 2008.
http://newsimg.bbc.co.uk/media/images/39080000/jpg/_39080336_dollar_bbc203.jpg
3. شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) الخياط عامر. تنمية الفساد أو فساد التنمية. / views . net/ Alasaq .
2005/4/24
4. مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، إرشادات عملية لمكافحة الفساد،

المصادر الأجنبية:

1. Koo، Hagen (ed.) State and Society in Contemporary Korea ، London .Cornell University، Press 1991